

رقم الصك: ٢٢٣٩٤٢٨٤ تاریخه: ٢٦/٨/١٤٢٣ هـ
 رقم الدعوى: ٣٢٦٠٤١٣٢
 رقم قرار التصديق من محكمة الاستئناف:
 ٣٤٢١٧٦٤١ تاریخه: ٢٠/٥/١٤٢٤ هـ

المَوْضُوعَات

بيع - سيارة دون قبض كامل الثمن - قيام المشتري (المدعى عليه) بتحويل البائع (المدعى) على آخر له دين في ذاته - إعسار المحال عليه - الرجوع بالدين على المحيل - عدم صحة الحواله وإلزام المدعى عليه بدفع باقي الثمن .

السَّنْدُ الشَّرِعيُّ أَو النَّظَامِيُّ

- ما قرره الفقهاء كما في الروض المربع (وإذا كان المحال عليه مفلساً أو غير مليء ولم يكن المحتال رضي رجع بدينه على المحيل والمليء هو القادر على الوفاء غير المماطل ويمكنه حضوره لمجلس الحكم) .

مُلْخَصُ الْقَضِيَّةِ

ادعى المدعى بأنه باع سيارة ذكر وصفها للمدعى عليه ، حول المدعى عليه المدعى على شخص آخر ، اشترط المدعى أن يكون المحال عليه غير معسر ، قبل المحال عليه الحواله ، تبين أن للمحال عليه دعوى إعسار ولا يكنته السداد ، طلب المدعى إلزام المدعى عليه بدفع المبلغ ، صادق المدعى عليه على الدعوى ودفع بأن المحال عليه غير معسر ومتى ما صدر صك بإعسار المحال عليه فله الرجوع حينئذ عليه ، لما سبق من الدعوى والإجابة وما قرره

الفقهاء كما في الروض المربع : (إذا كان الحال عليه مفلساً أو غير ملية ولم يكن الحال رضي، رجع بدينه على المحيل، والمليء هو القادر على الوفاء غير المماطل ويمكنه حضوره لمجلس الحكم)، صدر الحكم بعدم صحة الحوالة وإلزام المدعى عليه بدفع المبلغ المدعى به ، اتعرض المدعى عليه ، صدق الحكم من محكمة الاستئناف .

نَصْرُ الْحُكْمِ، إِعْلَامُ الْحُكْمِ

الحمد لله وحده وبعد فلدي أنا (....) القاضي في المحكمة العامة
بالرياض وبناء على المعاملة المحالة لنا من فضيلة رئيس المحكمة
العامة بالرياض/ المساعد برقم ٣٢٦٠٤١٣٢ وتاريخ ٢٥/١٢/١٤٣٢هـ
المقيدة بالمحكمة برقم ٣٢١٦٢٥١٨٢ وتاريخ ٢٥/١٢/١٤٣٢هـ ففي
يوم الاثنين الموافق ٢٦/٠٨/١٤٣٣هـ حضر سعودي بموجب
السجل المدني رقم وادعى على الحاضر معه سعودي
بموجب سجل مدنی رقم قائلاً في تحرير دعواه عليه لقد بعت
سيارة بشمن وقدره مائه وخمسه وسبعون ألف ريال منها سبعون ألف
مقدم ومائه وخمسه الاف ريال حولني على واشترطت
عليه ان لا يكون المحال عليه معسرا وقد حضر وقبل
الحواله وتبين بعد ذلك ان له معاملة اعسار وانه لا يمكنه السداد
لذا أطلب إلزام المدعى عليه بدفع مائه وخمسه الاف ريال هذه
دعواي وبسؤال المدعى عليه قال صحيح اشتريت السيارة المذكورة
وبقي مائه وخمسه الاف ريال وحولته بها على واشترط عليه
ملاءته ليس بمعسور ويمكنه مطالبته بنفسه إن رغب

هكذا قال ويسؤالهما متى تمت الحوالة قال قبل سنتين وقال المدعى عليه لقد صدر لي حكم على المدعي برقم ٦٥/٣٧ في ٠٨/٠٥/١٤٢٩هـ ولم أسجنه أو اطالب بتنفيذه ولكنني حولت المدعى عليه وهو لم يسدد الصك المذكور وإذا صدر له صك إعسار فله الرجوع على وبعرضه على المدعي قال لقد راجعت الحقوق وقالوا أنه لا يصدر إعسار إلا بعد السجن وهو لم يسجن هكذا قال فبناء على ما تقدم ولما قرر الفقهاء كما في الروض المربع (إذا كان الحال عليه مفلساً أو غير مليء ولم يكن المحتال رضي رجع بدينه على المحيل والمليء هو القادر على الوفاء غير المماطل ويمكنه حضوره لمجلس الحكم) لذلك كله فقد افهمت الطرفين بعدم صحة الحوالة وألزمت المدعى عليه بدفع مبلغ وقدره مائه وخمسة آلاف ريال للمدعي وبه حكمت وبعرضه على عليهما قرر المدعي القناعة وقرر المدعى عليه المعارضة وطلب الاستئناف فأجيب لطلبه وسلم صورة الحكم لتقديم اعتراضه عليه خلال ثلاثة أيام فإن مضت المدة ولم يتقدم بلائحة اعتراضيه عليه سقط حقه في الاعتراض واكتسب الحكم القطعية وبالله التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . حرر في ٢٦/٠٨/١٤٢٣هـ الحمد لله وحده وبعد ففي يوم الأحد الموافق ٢١/٤/١٤٢٤هـ فتحت الجلسة الساعة الثامنة والنصف وكانت المعاملة قد عادت من محكمة الاستئناف ويرفقها القرار رقم ١٥٨٤٧٣ وتاريخ ٢٠/١٢/١٤٢٣هـ المتضمن أنه لوحظ أنه ذكر المدعى بأن الحال عليه له معاملة إعسار ولا يمكنه السداد ولم نجد فضيلته تأكيد من ذلك بمخاطبة الجهة المختصة في ذلك ولا بد من ذلك والله الموفق

وصلى الله على نبينا محمد وآلـه وصحبه وسلم والموقع من أصحاب
الفضيلة القضاة بمحكمة الاستئناف فضيلة الشيخ
وفضيلة الشيخ ورئيس الدائرة فضيلة الشيخ أ . ه
عليه فإن المدعى عليه صادق على اشتراط ملاءة المحال عليه ومن
شروط لزوم الحوالـة عند الفقهاء الملاءة والمليء هو قادر على الوفاء
غير المماطل والمحـال عليه في القضية ممـتع عن السداد حيث يقر
المدعى عليه باستـدار حـكم وانـه لم ينفذـه ولـذا فهو غير مـليء
ولا حاجة لمـعرفـة صدور حـكم بـإثـبات إعـسـارـه لأنـ الشرـطـ هوـ المـلـاءـةـ
ولـيسـ عدمـ الـافـلاـسـ وـهـذـاـ مـلـاحـظـ الحـكـمـ فـلـيـسـ لـديـ سـوـىـ ماـ
أـجـرـيـتـ وـقـرـرـتـ إـلـحـاقـ مـاـ سـبـقـ وـإـعادـتـهـ لـمـحـكـمـةـ الـاستـئـنـافـ حـيـثـ
لـيـسـ لـديـ سـوـىـ مـاـ أـجـرـيـتـهـ وـالـلـهـ المـوـفـقـ وـصـلـىـ اللـهـ عـلـىـ نـبـيـنـاـ مـحـمـدـ
وـآلـهـ وـصـحـبـهـ وـسـلـمـ حـرـرـ فيـ ٢١/٤/١٤٣٤ـ هـ

الحمد لله وحده وبعد فلدي أنا القاضي في المحكمة العامة
بـالـرـيـاضـ وـبـنـاءـ عـلـىـ المعـاـمـلـةـ الـمـحـالـةـ لـنـاـ مـنـ فـضـيـلـةـ رـئـيـسـ الـمـحـكـمـةـ
الـعـاـمـةـ بـالـرـيـاضـ /ـ المسـاعـدـ بـرـقـمـ ٤١٢٢ـ ٣٢٦٠ـ وـتـارـيـخـ ٢٥/١٢/١٤٣٢ـ هـ
المـقـيـدـ بـالـمـحـكـمـةـ بـرـقـمـ ٢٥١٨٢ـ ٣٢١٦ـ وـتـارـيـخـ ٢٥/١٢/١٤٣٢ـ هـ فـيـ
يـوـمـ الـاثـيـنـ المـوـافـقـ ٥/٠٦/١٤٣٤ـ هـ اـفـتـتـحـتـ الجـلـسـةـ السـاعـةـ التـاسـعـةـ
وـخـمـسـةـ وـعـشـرـينـ دـقـيقـةـ هـذـاـ وـقـدـ عـادـتـ المـعـاـمـلـةـ مـنـ مـحـكـمـةـ
الـاستـئـنـافـ بـالـرـيـاضـ بـمـوجـبـ خـطـابـ رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الـاستـئـنـافـ
بـالـرـيـاضـ المسـاعـدـ بـرـقـمـ ٤٨٦ـ ٤١١٥ـ ٣٤ـ وـتـارـيـخـ ٢٧/٥/١٤٣٤ـ هـ وـمـشـفـوـعـةـ
قـرـارـ تـصـدـيقـ صـادـرـ مـنـ الدـائـرـةـ الـحـقـوقـيـةـ الـخـامـسـةـ بـرـقـمـ ٤١٧٦٤١ـ
فيـ ٢٠/٥/١٤٣٤ـ هـ الـذـيـ جـاءـ فـيـهـ أـنـهـ لـمـ يـظـهـرـ مـاـ يـوـجـبـ الـاعـتـرـاضـ
عـلـىـ الـحـكـمـ وـعـلـىـهـ فـقـدـ اـمـرـتـ بـتـفـيـذـ الـحـكـمـ وـاـكـمـالـ الـلـازـمـ وـبـالـلـهـ

ال توفيق ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
 حرر في ١٤٣٤/٠٦/٥ هـ وال الساعة التاسعة وثلاثون دقيقة
 الحمد لله وحده وبعد فلدي أنا القاضي في المحكمة العامة
 بالرياض ففي يوم الاثنين الموافق ١٤٣٤/٠٦/١٢ هـ افتتحت الجلسة
 الساعة ٩١٥ وفيها حضر المدعي المدون هويته سابقا وقرر
 استلامه لكامل المبلغ المحكوم به وقدره مائة وخمسة الاف ريال
 وآخره مبلغاً قدره عشرون الف ريال بموجب الشيك المسحوب على
 مصرف الراجحي برقم ٢٢٧٢٢٢ في ٢٢٧٢٢٢ في ١٤٣٤/٠٦/١١ هـ لأمر
 كما قرر انه لم يعد له لا دعوى ولا طلب في ذمة المدعي عليه
 وتكون القضية منتهية وجرى تحريره والتهميشه بموجبه وبالله
 التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

حرر في ١٤٣٤/٠٦/١٢ هـ .